



الحمد لله، وبعد:

فإن من أهم النتائج والدروس المستفادة من الانقلاب الفاشل في تركيا انكشفت فئتين لعامة الناس: العلمانيين، والغلاة. أما العلمانيون والليبراليون العرب فقد انكشفت عمالة غالبيتهم وارتهانهم لقوى الاستعمار، وعدم مصداقية شعارات الحرية والديمقراطية التي يرفعونها للمتاجرة والوصول للحكم، مع انتهازية في تغيير المواقف وتناقضها بناء على مصالحهم الضيقة ومصالح من يحركهم، وتبيّن أنه لا شعبية لهم ولا قبول بين الناس، ولو لظهور الدبابات المأجورة وجماجم الأبرياء ما وصلوا للسلطة ولا استمرروا فيها يوماً واحداً.

لذا فإنَّ ما يرددونه من شعارات وما يطلقونه من وعود، وما يلقونه من شبّهات مصادمة للدين ومعادية للمتدينين مكشوفة مفضوحة، لا قبول لها ولا صدى في عقول الشباب والمجتمعات.

أما الفريق الآخر، فريق الغلة: فما زال لأقوالهم و شبّهاتهم صدى بين المسلمين؛ لأنها تصدر عنمن يدعى العلم بالشريعة والعمل لها، ويستثير عاطفة الشباب بالحديث الديني، فتنطلي شبّهاتهم على بعض الناس ويفتررون بها، لذا كان تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من مظاهرهم وخطاباتهم، فمما قاله: (يَقُولُونَ مِنْ خَيْرٍ قَوْلٌ الْبَرِّيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرُهُمْ)، و قوله: (يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصَيَامَهُ مَعَ صَيَامِهِمْ..).

حكم الغلة على تركيا وحكومتها:

من المعروف في أدبيات الغلة حكمهم على تركيا أنها بلاد كفر وردة، وأن حكوماتها -وخاصة حكومة حزب العدالة والتنمية- حكومة ردة وشرك، والحكم على كبار السياسيين فيها بالكفر، وقد حاولوا تطبيق عقيدتهم هذه بتنفيذ عدد من العمليات عن طريق فرع القاعدة في تركيا إلا أن جهود الحكومة قد أجهضت تحركات التنظيم.

وفي هذه العجلة ساكتفي بمثالين على أحكام التكفير هذه:

- قول البرقاوي (المقدسي) في (الأجوبة الزكية على الأسئلة التركية) عن حكومة أردوغان:

"وأما رئيس الجمهورية فهو رجل علماني وإن خالف العلمانيين الأتاتوركيين فإنما يخالفهم في تفسير العلمانية فقط، ولا يتبرأ من العلمانية بل يفسرها تفسيراً ممدوحاً عنده يظن أنه حسناً، وهو تفسير باطل لا يخرج عن إطار العلمانية المكفرة، إذ يفسرها بفصل الدين عن الدولة وترك من شاء أن يتدين وشأنه ومثله من شاء أن يتزندق. هذا بخلاف العلمانية الأتاتوركية التي هي حرب على دين الإسلام وشرائعه وكل ما يمت إليه بصلة، وهذا التفسير الذي استحسن هذا الرجل ويرجع إليه ليس من الإسلام في شيء، فدين الإسلام لا يجيز الإلحاد والإشراك بالله ولا يقره ولا يفصل بين السياسة والدين، بل ذلك كله مناقض للإسلام وهو من أبواب الكفر الصراح" انتهى.

- وقول إباد قنبي - تلميذ البرقاوي ومحمد عثمان (الفلسطيني) المقرب - في كلمته "مناقشة موضوعية للنموذج التركي": "حزب العدالة والتنمية انخرط في نظام الحكم بتركيا وقدم في سبيل ذلك ضمانات المحافظة على علمانية الدولة. وهو بالأصل علمن الدولة... جاءت حكومة أردوغان لتعامل الإسلام كباقي الأديان في تركيا ولتحيي للمسلمين ممارسة شعائرهم التعبدية الشخصية، أي لتحقيق العلمانية بمفهومها الأصلي ...

هذا الوضع ليس إسلامياً، ولا شبه إسلامي، بل هو وضع علماني بحت، شكلٌ من أشكال الحيود عن جعل الأمر كله لله... لم يتنازل أردوغان عن أصول كلية فحسب، بل حتى إنجازاته سار فيها مساراً متحللاً من الشريعة...".

وهي الكلمة التي قامت جبهة النصرة بطبعتها وتوزيعها في مناطق نفوذها.

وموقفهم هذا ينطبق على جميع الأمثلة المشابهة، كموقفهم من حكومة د. مرسي فرج الله عنه.

ما علاقة ما سبق من تركيا بالموقف من الانقلاب الفاشل؟

بالنسبة لعموم المسلمين من علماء ومفكرين وعامة فليس ثمة مشكلة، فموقفهم من الانقلاب استمراراً لموقفهم من انتخاب هذه الحكومات والمشاركة فيها، وهو موقف نابعٌ من فطرة الإنسان المسلم السوية، ومن المعرفة الوعية بأحكام السياسة الشرعية كما أفتى بها كبار أهل العلم في العصر الحالي، ويمكن مراجعة عدد من الفتاوى والأبحاث في الهاشم(1).

أما الغلة: فإنهم قد ظهروا مع الموقف العام الرافض للانقلاب، مع حكمهم على تركيا وقادتها بالكفر والردة، وتخلصاً من حرج تأييد حكومة يعتقدون بردتها فقد بحثوا عما يبررون به موقفهم فكان أن استدلوا بما يلي:

1- الاستدلال بفرح الصحابة رضي الله عنهم بانتصار الروم على الفرس، كما في قوله تعالى: {غُلَّبَتِ الرُّومُ} (2) في أدنى الأرضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) في بضم سينين لله الأمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ [الروم: 2-4].

2- الاستدلال بفرح الصحابة رضي الله عنهم بانتصار النجاشي على من أراد الخروج عليه، كما ورد في حديث أم سلامة رضي الله عنها أنها ذكرت في قصة هجرتهم إلى الحبشة: "فَلَمْ يَنْسَبْ أَنْ خَرَجَ عَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْحَبْشَةِ يُنَازِعُهُ فِي مُلْكِهِ ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُنَا حُزْنًا حُزْنًا قَطُّ كَانَ أَشَدَّ مِنْهُ فَرَقًا مِنْ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ الْمَلِكُ عَلَيْهِ فَيَأْتِي مَلِكٌ لَا يَعْرِفُ مِنْ حَقِّنَا مَا كَانَ يَعْرِفُ ، فَجَعَلُنَا نَدْعُ اللَّهَ وَنَسْتَنْصِرُهُ لِنَجَاشِي ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ سَائِرًا فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضُهُمْ لِيَعْضِ: مَنْ رَجُلٌ يَخْرُجُ فَيَحْضُرُ الْوَقْعَةَ حَتَّى يَنْظُرَ عَلَى مَنْ تَكُونُ؟ فَقَالَ الزُّبَيرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مِنْ أَحْدَثِهِمْ سِنًا: أَنَا. فَنَفَخُوا لَهُ قُرْبَةً فَجَعَلَهَا فِي صَدْرِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ يَسْبِحُ عَلَيْهَا فِي النَّيْلِ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الشَّقَّةِ الْأُخْرَى إِلَى حَيْثُ التَّقَى النَّاسُ ، فَحَضَرَ الْوَقْعَةَ وَنَزَمَ اللَّهُ ذَلِكَ الْمَلِكَ وَقَتَلَهُ وَظَهَرَ النَّجَاشِي عَلَيْهِ ، فَجَاءَنَا الزُّبَيرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَعَلَ يُلْيِحُ إِلَيْنَا بِرِدَائِهِ وَيَقُولُ: أَلَا أَبْشِرُوكُمْ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ النَّجَاشِي ، فَوَاللَّهِ مَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ فَرِحْنَا بِظُهُورِ النَّجَاشِي" أخرج البيهقي في السنن الكبرى.

3- الاستدلال بقاعدة (دفع أعظم الفسادين باحتمال أدنىهما): لأن في تولي الانقلابيين من المفاسد العظيمة ما ليس في الحكومة الحالية.

الإجابة عن هذه الاستدلالات:

أولاً: في الاستدلال بحادثة انتصار الروم على الفرس والنجاشي على الخارج عنه تدليس وتمويه على الناس، وإخفاء لمعتقدهم الغالي في التكفير، بالإضافة للتکلف في البحث عن دليل على رفضهم للانقلاب.

فانتصار الروم على الفرس هو انتصار كفار من أهل الكتاب على كفار وثنيين، وكذلك انتصار النجاشي فهو استدلال بانتصار كافر على كافر؛ لأنَّ هذه الحادثة وقعت في بداية هجرة المسلمين للحبشة وكان النجاشي وقتها على النصرانية ولم يكن قد دخل في الإسلام بعد.

فهم لم يستدلو على تحريم الخروج على الحاكم المنتخب شعبياً، ولا بتحريم الغدر به، ولا غير ذلك من الأدلة الواضحة على تحريم الانقلاب، بل لجأوا للاستدلال بهذه الطريقة الملتوية حتى لا يكون في كلامهم اعتراف بإسلام الحكومة أو القائمين عليها، أو شهادةً للحكومة والقائمين عليها بالإسلام، بل كان موقفهم نابعٌ من الوقوف مع أهون الكفرين، كما صرَّح به العديد منهم، وهو ما يوضحه الأمر التالي.

(وقد انتشر تناقل هذين الدليلين بين الناس ثم نشره العديد من أهل الفضل بعد ذلك فرحاً بوجود دليلٍ من الشرع على تأييد الموقف من الانقلابيين بداعٍ حسن، دون اقتصار عليه ولا التزامٍ بالتزامات الغلة).

ثانياً: في الاستدلال بقاعدة (دفع أعظم الفسادين باحتمال أدنىهم) نوع من التدليس وعدم المصداقية، وذلك لما يلي:

أـ هذه القاعدة هي إحدى التطبيقات المتعلقة بقاعدة الأخذ بالمصلحة، وبينهما اشتراك وتعلق، فدفع أعظم الشررين هو أخذ بالمصلحة، واحتمال أخف الضررين هو من المصلحة كذلك.

لكن وقع التناقض من الغلة بسبب جهلهم وغلوهم، ولالتزامهم بأمورٍ مخالفة للشرع، ففرقوا بين المتماثلات وجمعوا بين المختلفات، ومن ذلك قول البرقاوي (المقدسي) في كتابه "الديمقراطية دين": "أَنَّبَهُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُفْتُونِينَ الَّذِينَ يَسُوِّغُونَ الشُّرُكَ وَالْكُفَّارَ بِاسْتِحْسَانِهِمْ وَاسْتِصْلَاحِهِمُ الْوَلُوْغَ فِي الْوَزَارَاتِ الْكُفَّارِيَّةِ وَالْبَرْلَمَانَاتِ الْشُّرُكَيَّةِ يَخْلُطُونَ فِي حَجَّهُمْ وَشَبَّهُمْ كَلَامًا لشِيخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَوْلَ تَوْلِيْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَزَارَةَ... وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ لَيْسَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَمِنْ الْأَفْرَارِ عَلَى شِيخِ الإِسْلَامِ وَتَقْوِيلِهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ.. إِذْ هُوَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَحْتَاجْ بِالْقَصَّةِ لِتَسْوِيْغِ الْمَشَارِكَ فِي التَّشْرِيعِ وَالْكُفَّرِ أَوِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ... مَعَاذُ اللَّهِ إِنَّا نُنْزَهُ شِيخِ الإِسْلَامِ وَدِينَهُ بِلَنْزَهِ عَقْلِهِ عَنْ مَثَلِ هَذَا الْقَوْلِ الشَّنِيعِ الَّذِي لَمْ يَجِدْ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ إِلَّا هُؤُلَاءِ الْأَرَادِلِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ الْمُتَأْخِرَةِ، نَقُولُ هَذَا.. حَتَّى وَلَوْ لَمْ نَقْرَأْ كَلَامَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، لَأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، فَضَلَّاً عَنْ أَنْ يَصْدِرَ مِنْ عَالَمِ رَبَّانِيِّ كَشِيفِ الإِسْلَامِ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ... فَكِيفَ وَكَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَاضْعَفَ وَجْلِيًّا.. حِيثُ كَانَ كُلُّهُ مُنْصَبًا عَلَى قَاعِدَةِ دَرْءِ أَعْظَمِ الْمُفْسِدَيْنِ وَتَحْصِيلِ أَعْلَى الْمُصَلِّحَتَيْنِ عَنْدَ التَّعَارُضِ..

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَعْظَمَ الْمُصَالِحَ فِي الْوِجْدَنِ هِيَ مُصَلَّحَةُ التَّوْحِيدِ وَأَنَّ أَعْظَمَ الْمُفَاسِدِ هِيَ مُفْسِدَةُ الشُّرُكِ وَالْتَّنَاهِيِّ.. "انتهى".

فقد فرق بين (المصلحة) و(درء أعظم المفسدين بارتكاب أخفهما)، وهما من باب واحد دون دليلٍ، وبما يخالف أقوال وتأصيل أهل العلم، وللمزيد حول كلام ابن تيمية هذا ينظر في الهاشم المشار إليه.

بـ من معتقدات الغلة عدم الأخذ بالمصلحة ولا الموازنات في أبواب السياسة الشرعية، والتشديد في ذلك لدرجة تسميتها بـ (شرك المصلحة)، ورمي أهل العلم القائلين بها بأشد العبارات وأسوئها كما سيرد مراراً في النقول عنهم في هذه المقالة، مهما كان في هذه المصلحة من فوائد ضخمة لا تخفي على عاقل، ومن أقوالهم في ذلك:

- جاء في سؤال لموقع (منبر التوحيد والجهاد) حول الانتخابات في لبنان، وأن "هناك بعض المشايخ الذين يقولون بأن الانتخابات جائزة في لبنان خاصة ويتحججون بأن المصلحة تقتضي ذلك وأن أهل السنة إن لم يدخلوا في هذه الانتخابات ستكون الغلبة لأعدائهم ويظلون بأنهم ينصرون الدين ويقوون أهل السنة، فهل تكون نصرة الدين وتفوية أهل السنة بمعصية الله وهل هناك استثناءات وأحوال خاصة يعصى بها الله عز وجل وأي مصلحة في معصية الله سبحانه وتعالى؟!

فمما جاء في الجواب:

"بالنسبة للانتخابات في لبنان فلا أظن أن هناك نصاً من القرآن أو السنة أو إجماع الأمة على أن ارتكاب الشرك والوقوع فيه جائز في لبنان خاصة!! فإذا كانت الانتخابات التشريعية الشركية ممنوعة في مصر لأنها شرك وكفر بالله فما الذي يجيز ارتكاب هذا الشرك في لبنان؟!"

مصلحة متوهمة لا اعتبار لها في الشرع لأنها تضاد شرع الله وخالفه .. إن المصلحة الأعظم والأكبر هي توحيد الله {وقاتلواهم حتى لا تكون فتنـة - أـي شـرك - ويـكون الدـين كـله لـله} فـكيف يـصـح أن نـترك هـذه المـصلـحة التـي لأـجلـها أـرـسـلـ الرـسـلـ وأـنـزلـتـ الكـتـبـ وـشـرـعـ الـجـهـادـ لـمـصـلـحةـ مـتوـهـمـةـ أـثـبـتـ الـوـاقـعـ - فـضـلـاًـ عـنـ الشـرـعـ - بـطـلـانـهاـ ؟! إـنـهـ لـاـ تـوـجـدـ أـيـ مـصـلـحةـ تـبـيـحـ لـلـإـنـسـانـ أـنـ يـكـفـرـ بـالـلـهـ طـائـعاـ مـخـتـارـاـ وـمـنـ قـالـ غـيرـ هـذـاـ فـهـوـ أـضـلـ مـنـ حـمـارـ أـهـلـهـ وـلـمـ يـفـهـمـ مـعـنـيـ التـوـحـيدـ بـعـدـ اـنـتـهـىـ،ـ وـالـفـتـوـىـ بـتـوـقـيـعـ أـبـوـ الـمـنـدـرـ الشـنـقـيـطـيـ الـمـشـرـفـ عـلـىـ المـوـقـعـ التـابـعـ لـلـبـرـقاـوـيـ(2).

- كما ظهر للبرقاوي (المقدسي) سؤال عن التعامل مع تركيا، وفيه:

"هل مصلحة رعاية اللاجئين والمستضعفين بالشام واستضافتهم تُقدم على مفسدة فتنـةـ الناسـ فـيـ دـيـنـهـ وـإـقـرـارـ وـنـشـرـ الـعـلـمـانـيـةـ الـأـرـدـوـغـانـيـةـ وـإـبـاحـةـ مـظـاهـرـ الـمـشـرـكـيـنـ لـقـاتـالـ الـمـجـاهـدـيـنـ وـقـاتـالـ الـثـلـةـ الـتـيـ تـحـفـظـ بـيـضـهـ الـمـسـلـمـيـنـ وـعـقـائـدـهـ؟".

فـمـاـ أـجـابـ بـهـ: "فالـوـاجـبـ أـنـ لـاـ يـخـتـالـ عـالـمـانـ وـلـاـ يـنـتـطـحـ كـبـشـانـ بـأـنـ مـصـلـحةـ تـحـقـيقـ التـوـحـيدـ وـتـحـكـيمـ شـرـعـهـ وـمـوـالـةـ أـهـلـهـ هـيـ أـعـظـمـ مـصـلـحةـ رـعـاـيـةـ الـلـاجـئـيـنـ وـالـمـسـتـضـعـفـيـنـ بـالـشـامـ وـاسـتـضـافـهـمـ،ـ بـلـ وـأـعـظـمـ مـنـ كـلـ مـصـلـحةـ مـدـعـاـةـ أـخـرـىـ؛ـ لـأـنـ مـصـلـحةـ التـوـحـيدـ هـيـ أـعـظـمـ مـصـلـحةـ فـيـ الـوـجـودـ وـمـاـ يـضـادـهـ مـنـ الشـرـكـ وـالـتـنـديـدـ وـالـحـكـمـ بـغـيـرـ مـاـ أـنـزـلـ اللـهـ وـفـتـنـةـ النـاسـ عـنـ تـوـحـيدـهـمـ وـشـرـيـعـهـمـ وـمـتـابـعـةـ الـأـرـبـابـ الـمـشـرـعـيـنـ الـمـتـفـرـقـيـنـ وـإـقـرـارـ وـنـشـرـ الـعـلـمـانـيـةـ وـمـظـاهـرـ الـمـشـرـكـيـنـ عـلـىـ الـمـجـاهـدـيـنـ وـنـحـوـهـ مـنـ الـفـسـادـ الـمـتـفـرـعـ عـنـ مـفـسـدـةـ الـشـرـكـ وـالـتـنـديـدـ هـوـ أـعـظـمـ مـفـاسـدـ فـيـ الـوـجـودـ،ـ وـمـنـ لـهـ مـسـكـةـ مـنـ عـقـلـ لـمـ يـخـالـفـ فـيـ هـذـاـ ..ـ وـلـكـنـ قـدـ خـالـفـ فـيـهـ كـثـيـرـ مـنـ الـخـوـافـلـ الـذـيـنـ لـاـ يـعـقـلـونـ وـلـاـ يـفـقـهـونـ وـمـاـ ذـلـكـ إـلـاـ لـانـدـرـاـسـ مـعـالـمـ التـوـحـيدـ ..ـ وـنـحـنـ الـيـوـمـ وـبـسـبـبـ اـفـتـنـانـ النـاسـ بـالـعـلـمـ الـأـرـدـغـانـيـةـ صـرـنـاـ نـسـمـعـ وـنـرـىـ الـعـجـائـبـ لـاـقـولـ مـنـ الـرـعـاعـ وـالـعـوـامـ وـالـطـغـامـ؛ـ بـلـ وـمـنـ كـثـيـرـ مـنـ الـمـنـتـسـبـيـنـ لـلـعـلـمـ وـالـأـكـادـيـمـيـةـ؛ـ وـلـوـ فـقـهـوـاـ وـعـلـمـوـ أـصـلـ دـيـنـهـ وـالـقـوـاعـدـ الـتـيـ ذـكـرـهـ الـعـلـمـاءـ فـيـ تـقـسـيمـ أـعـظـمـ الـمـصـالـحـ وـالـمـفـاسـدـ؛ـ مـاـ اـخـتـارـوـهـ مـاـ يـخـتـارـوـهـ مـنـ الـعـجـائـبـ الـمـسـقـطـةـ لـلـدـيـنـ وـالـمـنـاقـضـةـ لـلـتـوـحـيدـ" اـنـتـهـىـ.

فـهـوـ لـاـ يـرـىـ فـيـ حـمـاـيـةـ مـنـاتـ آـلـافـ مـنـ الـلـاجـئـيـنـ مـنـ التـشـرـدـ وـالـجـوـعـ وـالـبـرـدـ،ـ وـاـنـتـشـارـ الـجـهـلـ بـيـنـهـمـ،ـ وـاـحـتـمـالـ قـتـلـهـمـ...ـ إـلـخـ أـيـ تـرـجـيـحـ عـلـىـ (ـمـصـلـحةـ الـبـرـاءـةـ مـنـ شـرـكـ الـحـكـومـةـ الـتـرـكـيـةـ)،ـ بـلـ وـوـجـوبـ الـبـرـاءـةـ مـنـهـاـ.

- وقال محمد عثمان (أبو قتادة الفلسطيني) في كتابه (بين منهجين) [91]: "على هذا فأحكام قتال المرتدين أشد من أحكام قتال الكفار الأصليين، ولما علمنا أن حكام بلادنا مرتدون فلا يجوز مصالحة أحدٍ منهم أو مسامحته أو مهادنته تحت دعوى المصلحة، أي أنه لا يجوز لجماعات jihad أن تداهن أحداً من هؤلاء المرتدين أو تسامحه أو تتعاون معه في قتالها لطائفة الكفر في بلدها... ولو زعمت جماعات jihad وجود مصلحة ما فهي مصالحة ملغية لا قيمة لها، وهي تفسد الكثير من المصالح المعتبرة التي أمر الشارع بإقامتها... أما مصالحة ومهادنة الكفار الأصليين وعقد عقود الأمان معهم فإن الشارع الحكيم قد أجازه في بعض الظروف..." اـنـتـهـىـ.

وقال في الكتاب نفسه [67]: "الجماعات السلفية المجاهدة لا ترى فرقاً بين المرتد الملك حسين حاكم الأردن وهو متسليط دكتاتور وبين الملك حسين وهو يأذن للإسلاميين!! بتشكيل أحزاب سياسية والوصول إلى قبة البرلمان الشركي، وأن الملك حسين مرتد في الأولى ومرتد في الثانية وليس له إلا القتل والقتل هو وشرطته وجهاز مخابراته. أما جماعات البدعة الوصوصية فلها رأي آخر..." اـنـتـهـىـ.

وكلامهم في تحريم الدخول في العملية الانتخابية والبرلمانات والحكم عليها وعلى القائمين عليها بالكفر والشرك أوضح وأشهر من أن ينقل هنا، وهم يرددون في كلامهم كل ما يقال لهم من مصالح وموازنات بين الأضرار الأخرى، ويفتررون أنه لا

مصلحة تبيح الدخول في الشرك!

فمقتضى (البراءة من الشرك والطاغوت وعدم مناصرة المرتدين أو الفتنة بهم) يوجب على هؤلاء الغلاة عدم مناصرة أو تأييد الحكومة التركية ضد الانقلاب، بل ينبغي أن يكون موقفهم هو ما قالوه في عدم جواز انتخاب حكومة العدالة والتنمية، أو المشاركة في ممارساتها السياسية.

أما أن يقولوا إن انتخابهم في مقابل العلمانيين شرك واتخاذهم أرباباً من دون الله، ولا مصلحة في ذلك أبداً، ثم يقولوا إن في الوقوف معهم ضد الانقلاب مصلحة وترجح بين أقل الضررين لهذا قمة التناقض، وتفريق بين المتماثلات؛ فدفع المفاسد وتقليل الأضرار في انتخابهم أشد وأظهر من دفع المفاسد وتقليل الأضرار في رفض الانقلاب عليهم.

وكمثال: لننظر في موقف القنبي مثلاً وهو يُبرر موقفه من الانقلاب:

ألا نفرح لنكسة مخلفات أتاترک وأعداء الحجاب وأعداء كل مظهر إسلامي ومن وراءهم من دول متآمرة؟
بلى نفرح طبعاً... ونسأل الله أن يُنكسهم في كل مكان ولا يُسر لهم بالاً ولا يُنجز لهم خطة.

ألا نفرح لفشل من لونج انتقابهم لضيقوا على إخواننا السوريين سواء النازحين أو من بقوا في بلادهم؟
بلى طبعاً. فمعاناة إخواننا الحالية تدمي كل قلب حي، فكيف إن ضيق عليهم أكثر من ذلك؟!

ألا نفرح لدلاله تكبيرات الأتراك وصلاتهم الفجر في الساحات على اعتزازهم بهويتهم الإسلامية ومقتهم لمن يحاربها؟
بلى نفرح...". انتهى.

وهذه التبريرات كلها (مصالح) و(موازنات لدفع الأسوأ)، وهي عينها ما يقولها أهل العلم عند الحديث عن مسائل الانتخابات والبرلمانات، فما الفرق بين المسئلين؟

جـ- كما أن الأخذ بالمصلحة أو الموازنة بين المصالح والمفاسد في الموقف من الانقلاب يخالف السيرة العملية لهؤلاء الغلاة، فإن فتاواهم وعملياتهم في استهداف الجماعات الإسلامية الأخرى أثناء القتال المشترك للمحتلين واضح بين، فهم يزعمون أن قتال هذه الجماعات التي يتهمونها بالردة أولى من محاربة المحتل وأنه لا مصلحة أشد من مصلحة قتال المرتدين.

وهذا القتال هو ما قام به فرع القاعدة في العراق من استهداف وقتل الجماعات الجهادية أثناء قتال الرافضة والمحليين، وما تقوم به جماعة الشباب الصومالية (القاعدة) من قتال المحاكم الإسلامية، وما تقوم به جبهة النصرة (القاعدة) من قتال فصائل الجيش الحر في سوريا بتهمة العمالة والردة، وبياناتها مشهورة منتشرة، مع ما يسببه ذلك من إضعاف جبهة القتال مع النظام، وتفریغ المنطقة من آلاف الشباب المقاتلين.

ومن الأمثلة التأصيلية لذلك قول محمود عثمان (الفلسطيني) في كتاب "بين منهجين" [67]: "في الجزائر تزعم جماعاتان الجهاد (أو لنقل بتغييب بعض الحقائق كالشمس: إعلامياً)، جماعة اسمها «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وجماعة أخرى اسمها «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، فكيف يستطيع المرء أن يفرق بين جهاد الموحدين وجهاد المبتدعة والوصوليين؟.

الجماعة الإسلامية المسلحة تقول: نحن نقاتل حتى نعيد الحق إلى نصايه، وأن نرجع الضائع إلى أصحابه، والحق هو حكم الله تعالى وحكم المسلمين لأرض الجزائر وكل بلاد المسلمين، ولا نعرف فيما يقول الناس ويدعون: فنحن لا نعرف بالديمقراطية ولا بحكم الشعب، ولا بدستورية القانون الوضعي، ونحن نقاتل قبل أن توجد الانتخابات ونقاتل أثناءها ونقاتل بعد إلغائها، فعلة قاتلنا لهؤلاء موجودة مع كل هذه الأحوال.

والجماعة الأخرى المزعومة إعلامياً تقول نحن نقاتل حتى نعيد خيار الشعب، ونعيد الناس إلى المسار الانتخابي، فقتالنا لمن سرق خيار الشعب.

{فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} انتهى.

بل تكرر هذا الموقف مع البلدان الإسلامية أثناء معاركها مع أعداء أخطر وأشد، كما يقع من استهداف فرع (القاعدة في اليمن) لقوات التحالف أثناء قتالها للحوثيين والإيرانيين، والأمثلة كثيرة.

ومن أشهر الأمثلة عدم تطبيق هذه الموازنات في الهدنة مع إيران رأس الشر في العصر الحالي، مع إعلان الحرب على الدول السنوية الأخرى، بل الانطلاق من أراضي إيران وما تقدمه من تسهيلات لقيام بالعمليات في الدول الإسلامية الأخرى! **إذاً لماذا وقف الغلة موقف الرافض للانقلاب؟ ولماذا هذا التناقض؟**

على الرغم من مناقضة رفض الغلة للانقلاب لكل تنظيراتهم الفكرية، وتطبيقاتهم العملية إلا أنهم خالفوا جميع ذلك وخرجوا بكلامٍ موحدٍ منسق في بيان موقفهم وتبريره، فما سبب ذلك؟

السبب أن الموقف من الانقلاب الفاشل يحقق لهم مصلحة شخصية في مسيرة الجماهير الإسلامية، والظهور بمظهر المتفافق معها، والمشاركة لها بآمالها وأمالها، لذلك وقفوا منه هذا الموقف لتحقيق مصالح ضيقة ونفعية.

ومن أراد التأكيد فليراجع مواقف هؤلاء من العمليات التي تقع في البلاد التي يقيمون فيها، وكيف أنهم تبرؤوا منها أو صمّموا تجاهها، بل صرحو أنّه لا علاقة لهم بها، مع أنهم يؤصلون لها شرعاً إذا وقعت بعيداً عنهم ولم يضرّهم تأييدهم لها، ويطعنون في كل من لم يصدّع بتأييدها والموافقة عليها، ويُعدُّون ذلك إخلاً لما يسمونه بالولاء والبراء ضد طواغيت العالم! **بل إن البرقاوي قد أقرَّ في تغريدة أنه يسعه الصمت في مثل هذه المواقف لحماية نفسه ودمه، بينما لم يعذر غيره في ذلك واعتبره من الولاء للطواغيت!**

وإن المراقب لتاريخ هذه الجماعات يرى كيف أنها تقدم مصالحها التنظيمية على مصلحة الأمة، فتحرم على الأمة أموراً بزعم الواقع في الردة والكفر، ثم تُبيحها لنفسها، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها: موقف جبهة النصرة من الهدنة مع النظام، بل والتعامل معه في عدد من المجالات كال المجال التعليمي، والطاقة الكهربائية، ونحوها.

و قبل الختام:

إنه غني عن الذكر أن الموقف من الانتخابات التركية أو المصرية أو غيرها لا يعني الزعم أنها الحال الأمثل أو الأفضل التي يمكن أن يصل إليها المسلمون، كما يلبس هؤلاء الغلة في كلامهم، ولم يدع ذلك القائمون عليها، بل هي عمل بالقدر والمستطاع وفق قواعد السياسة الشرعية، كما قررها أهل العلم.

وختاماً:

فقد ظهر للناس انعزل الغلة عن الشعوب وتناقض مواقفهم، **وسقوط منهجهم المتمثل في الغلو الشديد في أحكام الدين، وحصر التغيير والإصلاح والوصول للحكم بالسلاح فقط؛ وتهافت طعنهم في كل تجربة سياسية يخوضها المسلمون -بغض النظر عن تقييمها.** - بزعم تكرار فشلها، مع أنهم لم ينحووا بمشروع طوال ٤ سنة، بل جلوا من الكوارث والمصائب على الأمة الإسلامية ما لا يمكن أن يقول عاقل بإباحتة النظر في ميزان دفع المفاسد والموازنات بينها وبين المصالح فحسب، **فبزعمهم الحفاظ على التوحيد: لم يُبقو توحيداً ولا موحدين..**

والحمد لله رب العالمين..

(1) بحث أهل العلم أحكام المشاركات السياسية المعاصرة في العديد من الفتاوى والبحوث، وردوا شبهات الغلة وتلبيساتهم، ومن الفتاوى المنشورة التي عالجت هذه القضية ووضعت لها الضوابط والشروط الشرعية:

فتوى المجمع الفقهي الإسلامي في دورته (19) في جواز المشاركة السياسية في البدان غير الإسلامية بشروط وضوابط:

<http://www.themwl.org/Bodies/Decisions/default.aspx?d=1&did=291&l=AR>

وفتوى الشيخ يوسف القرضاوى:

<http://www.qaradawi.net/new/Articles-790>

وفتوى الشيخ عبد الرحمن البراك:

<http://albrrak.net/index.php?option=content&task=view&id=21379>

وينظر مقال الشيخ ناصر العمر: حتى نفهم فتوى البراك:

<http://www.almoslim.net/node/175435>

وفتوى الشيخ عبد العزيز الطريفي:

<http://www.altarefe.com/cnt/article/671>

وهو لاء من العلماء الذين وصفهم البرقاوى بأبشع الأوصاف كما سيمرُ في المقال.

كما يمكن مراجعة دراسة: الموازنة بين المصالح والمفاسد وأثرها في الشأن المصري العام بعد الثورة، محمد كامل

[http://waqfeya.com/book.php?bid=6926.](http://waqfeya.com/book.php?bid=6926)

(2) ينظر قول الشيخ أبو بصير التالى للتعرف على الشنقىطي هذا وطبيعة فكره وعلمه

http://www.altartousi.net/2012/11/blog-post_13.html

المصادر: